



يتزامن إطلاق صافرة النقاش حول الإصلاح السياسي - في الأردن هذه المرة - مع غياب أي ضغوط سياسية شعبية، أو حراك شعبي في الشارع، كما كانت عليه الحال خلال لحظة الربيع العربي، وبعد الانتخابات النيابية، بصورة مفاجئة، مما ولّد العديد من الفرضيات - لدى النخب السياسية - في توقيت هذه الدعوات والأهداف الكامنة وراءها، بالإضافة - بطبيعة الحال - للأسئلة التقليدية: فيما إذا كانت هنالك نوايا حقيقية وجدّية للانتقال لمرحلة جديدة في المسار الديمقراطي، الذي شهد جموداً، إن لم يكن تراجعاً، في تصنيف مؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان العالمية؟!

بعد دعوة الملك إلى مراجعة التشريعات الناظمة للحياة السياسية ما هي آفاق الإصلاح الديمقراطي الأردني؟

محمد أبو رمان
آذار 2021

الناشر: مؤسسة فريدريش إيريت، مكتب الأردن والعراق
مؤسسة فريدريش إيريت – مكتب عمان
صندوق بريد: ٩٤١٨٧٦ عمان ١١٩٤ الأردن
البريد الإلكتروني: fes@fes-jordan.org
الموقع الإلكتروني: www.fes-jordan.org

غير مخصص للبيع

مؤسسة فريدريش إيريت – مكتب عمان ©
المدير المقيم: تم بتشولات

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو جزء منه أو تخزينه أو استنساخه أو نقله، كلياً أو جزئياً، في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطريقة الكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها، دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعتبر عن وجهات نظر مؤسسة فريدريش إيريت، ويتحمل الكاتب مسؤولية ذاتية عما عبر عنه في هذه الدراسة.

• الغلاف والتصميم الداخلي: كمال قاسم

المحتويات

٥	المقدمة
٧	مراجعة تاريخية: الديمقراطية المتعثرة
١٠	محددات المسار الديمقراطي وقيوده
١٤	الحديث عن الإصلاح السياسي اليوم
١٧	حدود التحول وأفاقه
١٩	الخلاصة
٢١	المراجع

المقدمة

تمثّل الحزب الرئيس الأكبر في البلاد، إلى عدد محدود من النواب، لم يتمكنوا من تشكيل كتلة نيابية، لأنّ نظام الكتل يفترض وجود ١٣ نائباً، بينما الإسلاميون وحلفاؤهم حصداً فقط ٨ مقاعد!

لم تكن الإشارة الملكية عابرة إذ بدأ وزير الشؤون السياسية والبرلمانية، موسى المعايطة، فوراً بتأكيد هذا التوجه (في حواراته السياسية) والإشارة إلى نية الحكومة فتح مساحات من الحوار مع القوى المختلفة لمراجعة التشريعات والقوانين الناظمة للعمل السياسي، التي أشار إليها الملك في خطابه.

في وقتٍ لاحق، بعث الملك بإشارة جديدة لتأكيد الاستدارة السياسية؛ عندما وجّه رسالة لافتة غير تقليدية لمدير المخابرات العامة، أحمد حسني، تدعوه إلى تطوير الدائرة وعملها وتحريرها من العبء الذي قامت به في مجال الاستثمار خارج سياق العمل المطلوب منها في المجال الأمني الاحترافي، وهو الأمر الذي يلقي بظلال على احتفالات المملكة والمراجعات التي انطلقت على أعتاب المثوية الجديدة، ودعوات الإصلاح

على نحو مفاجيء تحدث الملك الأردني، عبدالله الثاني، في مقابله مع وكالة الأنباء بترا (٣٠-١-٢٠٢١) عن مراجعة التشريعات الناظمة للحياة السياسية، في مقدمتها قانون الانتخاب (الجدلي)، وقانون الإدارة المحلية وقانون الأحزاب!

المفارقة أنّ حديث الملك جاء غداة الانتخابات النيابية الأردنية الأخيرة (بعد قرابة شهرين فقط) التي شهدت تذبذباً ملحوظاً في الاهتمام الشعبي والسياسي، وبحجم المشاركة السياسية خاصة في العاصمة عمان والمدن الكبرى الرئيسية، وتراجع تمثيل المكون الأردني- الفلستيني في العملية السياسية، وقد تمثّل الواقع نفسه في تشكيلة مجلس الأعيان، الذي يتم تعيينه بإرادة ملكية، فضلاً عن شكاوى من الدور الملحوظ للمال السياسي في الانتخابات، وفشل الأحزاب السياسية، عموماً، في إيصال مرشحيهم إلى قبة البرلمان، وتراجع كبير في تمثيل المعارضة الإسلامية التي

1 الملك ل (بترا): لا بد من النظر بالقوانين الناظمة للحياة السياسية كالانتخاب والأحزاب والإدارة المحلية، وكالة أنباء بترا، ٣١-١-٢٠٢١، على الرابط التالي:

<https://cutt.us/jmOVX>

المفارقة الأخرى تتمثل في أنّ إطلاق صافرة النقاش حول الإصلاح السياسي يتزامن مع غياب أي ضغوط سياسية شعبية، أو حراك شعبي في الشارع، كما كانت عليه الحال خلال لحظة الربيع العربي، وبعد الانتخابات النيابية، بصورة مفاجئة، مما ولّد العديد من الفرضيات - لدى النخب السياسية - في توقيت هذه الدعوات والأهداف الكامنة وراءها، بالإضافة - بطبيعة الحال - للأسئلة التقليدية: فيما إذا كانت هنالك نوايا حقيقية وجديّة للانتقال لمرحلة جديدة في المسار الديمقراطي، الذي شهد جموداً، إن لم يكن تراجعاً، في تصنيف مؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان العالمية؟!

تأتي هذه الورقة لمناقشة الأسباب والدوافع والفرضيات ورأي ممثلين عن النخبة السياسية، فيما يتعلّق بالعودة للحديث اليوم عن الإصلاح السياسي ومآلاته، وما هي التوقعات العملية المترتبة على ذلك.

السياسي والإداري، التي بدأت تتردد في الأوساط السياسية والإعلامية.²

على الطرف المقابل، وبالرغم من ترحيب إعلاميين وسياسيين بالدعوات الجديدة لمراجعة المسار الإصلاحي، فإنّ شريحة اجتماعية واسعة تبدو مسكونة بشكوك كبيرة وهواجس عميقة في مدى جدية الحديث الراهن، بخاصة أنّ هنالك العديد من الوثائق الإصلاحية السياسية التي تم الوصول إليها من خلال لجان شكّلت إما بإرادة ملكية أو بضمانات ملكية لتسريع مسار التحول الديمقراطي، خلال عقدين من الزمن (لجان الأردن أولاً، لجنة الأجنحة الوطنية، لجنة الحوار الوطني- التي جاءت خلال مرحلة الربيع العربي)، لكن النتيجة كانت الاستمرار في المعادلة السياسية نفسها، بل مؤخراً تراجع تصنيف الأردن على قائمة الايكونومست انتلجنس ليتم وصفه بدولة سلطوية، بعدما كان في مراحل سابقة يصنف كدولة شبه ديمقراطية!

2 انظر نص الرسالة في الخبر التالي: الملك برسالة إلى مدير المخابرات: تركيز كل الطاقات في مجالات الاختصاص، موقع عمون الإخباري، ١٧-٢-٢٠٢١، على الرابط التالي: <https://cutt.us/cPa7Z>

مراجعة تاريخية: الديمقراطية المتعثرة

بدأت الحياة النيابية الأردنية بصورة مبكرة، منذ إعلان القانون الأساسي للإمارة في العام ١٩٢٩، واستمرت بعد إعلان استقلال المملكة (ودستور ١٩٤٧)، ثم بعد وحدة الضفتين ١٩٥٠، وقد تلاها دستور ١٩٥٢، إلى أن توقفت الحياة النيابية في العام ١٩٧٤، غداة إعلان مؤتمر الرباط منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للفلسطينيين، فتم تجميد الانتخابات والحياة النيابية، واستبدال المجالس الوطنية الاستشارية في العام ١٩٧٨-١٩٨٤، عندما أعيد مجلس النواب التاسع (الذي سبق تجميد الحياة النيابية)، وتم التمديد له.^٣

وشياسيين وعسكريين في السجن. كما شهدت تلك الفترة إسقاط حكومة سمير الرفاعي الأول، في العام ١٩٦٣، من خلال حجب مجلس النواب الثقة عنه.^٤

ثم جاء استئناف إجراء الانتخابات النيابية في العام ١٩٨٩، بعد احتجاجات في الجنوب امتدت إلى مناطق مختلفة من المملكة، فكان مجلس النواب الحادي عشر منعطفاً تاريخياً نجم عنه مجلس نواب تحظى فيه المعارضة الإسلامية بنصيب كبير من المقاعد مع بروز شخصيات وقوى سياسية معارضة.

شهدت تلك الفترة (الخمسينيات والستينيات) بروز مجالس نيابية قوية وفاعلة، وللمرة الأولى حكومة نيابية تمثل تحالف الأغلبية في مجلس النواب، برئاسة سليمان النابلسي (١٩٥٦-١٩٥٧)، ولم تعمر طويلاً هي والمجلس معاً، بسبب محاولة الانقلاب التي قام بها الضباط الأحرار، وأدت إلى وضع وزراء

الأهم أن الحياة السياسية شهدت تطورات نوعية ملموسة بعد ذلك، عبر إعادة النظر في التشريعات والقوانين كافة المقيدة للعمل السياسي والحزبي، وأنتج الميثاق الوطني الأردني في العام ١٩٩٢، بمشاركة

⁴ انظر: هاني الحوراني، تاريخ الحياة النيابية في الأردن (١٩٢٩-١٩٥٧)، شرق برس، نيقوسيا- قبرص، ١٩٨٩، ص ٧٧-٩٩، وكذلك الأمر: تفاصيل الجلسة التي أسقطت حكومة سمير الرفاعي عام ١٩٦٣، على موقع زمانكم قصة الأمس، الرابط التالي:

<https://www.zamancom.com/?p=4236>

³ تجميد الحياة البرلمانية وتشكيل المجالس الوطنية الاستشارية (-١٩٧٤ ١٩٨٤)، موقع مجلس الأمة الأردني على الرابط التالي: <https://cutt.us/VSwHa>

تأسس بعد عودة الحياة السياسية والحزبية في البلاد، وتم وضع قوانين للعمل الحزبي والاجتماعات والحريات العامة، وبدت القناعة بأن القناعة الرسمية المؤسسية تتجه إلى تجذير المسار الديموقراطي الجديد والتحول نحو مرحلة جديدة.

تأسس بعد عودة الحياة السياسية والحزبية في البلاد، وتم وضع قوانين للعمل الحزبي والاجتماعات والحريات العامة، وبدت القناعة بأن القناعة الرسمية المؤسسية تتجه إلى تجذير المسار الديموقراطي الجديد والتحول نحو مرحلة جديدة.

تأسس بعد عودة الحياة السياسية والحزبية في البلاد، وتم وضع قوانين للعمل الحزبي والاجتماعات والحريات العامة، وبدت القناعة بأن القناعة الرسمية المؤسسية تتجه إلى تجذير المسار الديموقراطي الجديد والتحول نحو مرحلة جديدة.

من قيادات القوى السياسية المتعددة في البلاد، وتم وضع قوانين للعمل الحزبي والاجتماعات والحريات العامة، وبدت القناعة بأن القناعة الرسمية المؤسسية تتجه إلى تجذير المسار الديموقراطي الجديد والتحول نحو مرحلة جديدة.

إلا أن الأحداث الدولية والإقليمية (حرب الخليج الثانية ١٩٩٠، ما تلاها من مواقف دولية وإقليمية غاضبة من الموقف الأردني في تلك الحرب)، وربما المحلية (الأزمة الاقتصادية والدخول في برنامج الخصخصة والتحول نحو الاقتصاد الحر، بما يفرضه من إجراءات مالية واقتصادية ليست ذات طابع شعبي)، فرضت نفسها على المسار الديموقراطي مرة أخرى، الأمر الذي انعكس في الانتخابات التالية ١٩٩٣، إذ جرت وفق نظام انتخابي جديد، عُرف سياسياً، بقانون الصوت الواحد، ويُعتقد - على نطاق واسع - أنه صمّم لإضعاف التيار الإسلامي المعارض، في ظل مفاوضات السلام الأردنية- الإسرائيلية (التي انطلقت مع مؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١)، تمهيداً لتوقيع اتفاقية السلام (التي تمت في العام ١٩٩٤، وصادق عليها مجلس النواب الثاني عشر حينها).^٥

خسر مجلس النواب أوراقه في الشارع سريعاً، بعد أن أعطى الحكومة ثقة اعتبرت حينها فلكية، وتزامن ذلك مع بدء الحراك الشعبي في الشارع الأردني خاصة، والعربي بعامة، ثم مع بداية العام التالي انطلقت الثورات الاحتجاجية الشبابية العربية، وشكّلت نقطة تحول في العالم العربي غير مسبوقة، أدت إلى إسقاط زعماء معروفين بقبضتهم الأمنية الحديدية (في تونس، مصر، ثم ليبيا واليمن)، الأمر الذي نجم عنه تغيير حكومي أردني، وإطلاق مشروعات لحوارات وطنية من أجل الإصلاح السياسي، وشكّلت لجنة الحوار

قاطعت جماعة الإخوان المسلمين انتخابات ١٩٩٧ (وحزبها جبهة العمل الإسلامي، الذي

انظر مزيداً من التفاصيل لعودة الحياة النيابية ثم المرحلة اللاحقة: الدكتور علي محافظة، الديمقراطية المقيدة (حالة الأردن ١٩٨٩-١٩٩٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠١، ص ٣١-٣٧.

6 Mohammad Abu Rumman, Hassan Abu Hanieh, the Islamic Solution in Jordan: Islamists and Ventures of Democracy and Security, Friedrich Ebert Stiftung (Amman) and Center for Strategic Studies (University of Jordan), Amman, 2013, pp 78=97, 142146-.

الوطني، ولجنة ملكية للنظر في التعديلات الدستورية، وفتّح الدستور بصورة غير تقليدية وجرى تعديل العديد من المواد، ما نُظر إليه كتقوية لمجلس النواب وإعادة التوازن مع الحكومة، وتم تعديل قانون الانتخاب بإبقاء الصوت الواحد، واستدخال القائمة الوطنية، وقد جرت الانتخابات (بمقاطعة الإسلاميين أيضاً في العام ٢٠١٢).^٧

أمّا انتخابات ٢٠١٦ فقد جرت وفق نظام انتخابي جديد يقوم للمرة الأولى على مبدأ القائمة النسبية المفتوحة، على مستوى المحافظة، وهو النظام نفسه الذي أجريت عليه انتخابات ٢٠٢٠، وكلاهما شهدتا عودة مشاركة الإسلاميين وأحزاب المعارضة عموماً.^٨

8 انظر: صالح عبد الفتاح الخوالدة، النظام الانتخابي في الأردن لعام ٢٠١٦: دراسة تحليلية، على الرابط التالي:

https://www.researchgate.net/publication/328065233_alnzam_alantkhabyy_fy_alardn_lam_2016m_drast_thlylyt

7 مجموعة باحثين، الإصلاح الدستوري في الأردن، مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، ٢٠١٦، ص ٦١-٩٦.

محددات المسار الديمقراطي وقيوده

والمعارضة والقوى المختلفة)، بينما في الحالة الأردنية تبدو السياسة الداخلية فيض السياسة الخارجية وانعكاساً للتطورات المحيطة.

في الخمسينيات برز الخطاب الناصري الذي شكّل تحدياً للشريعة النظام الأردني، مع الانقلابات في دول الجوار التي أتت بالعسكر والاشتراكيين والقوميين البعثيين إلى الحكم، وأدت إلى مجزرة قصر الرحاب المعروفة في العام ١٩٥٨ (التي أطاحت بالحكم الهاشمي في العراق)، وفي الستينيات برزت منظمة التحرير الفلسطينية ثم أحداث أيلول ١٩٧٠ (الصراع بين الدولة والمنظمات الفلسطينية)، وخلال حقبة الملك الراحل الحسين بن طلال كان سؤال التمثيل الفلسطيني (إلى قرار فك الارتباط بين الضفة الغربية والأردن في العام ١٩٨٨) مهماً وجوهرياً في ترسيم معالم السياسات الأردنية، الداخلية والخارجية، واستقبل الأردن أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين، بعد النكبة ١٩٤٨، والنكسة ١٩٦٧.^٩

^٩ انظر على سبيل المثال: حازم نسيبة، تاريخ الأردن السياسي المعاصر ما بين ١٩٥٢-١٩٦٧، عمان، ط ٢، ١٩٩٢، ص ٤٩-٥٩، وكذلك الأمر: سليمان الموسى، تاريخ الأردن السياسي المعاصر (حزيران ١٩٦٧-١٩٩٥)، وزارة الثقافة - عمان، ط ١، ص ٩-١٥، ص ٦٩-١٠٥، ١٢٩-١٦٢.

ثمة ملاحظات متكررة من خلال مراجعة المسار السياسي في القرن الماضي كاملاً، فالانفراجات السياسية الرئيسية حدثت - في العادة - بعد وجود حراك شعبي واسع في الشارع، سواء في العام ١٩٢٩، أو العام ١٩٥٦، أو العام ١٩٨٩. من زاوية أخرى كانت العوامل الخارجية مؤثرة وفاعلة؛ سواء الانتداب البريطاني، أو القضية الفلسطينية وتداخلها البنيوي مع المعادلة الداخلية الأردنية، أو التطورات الدولية والإقليمية، ما يدفعنا إلى الوقوف عند محددات رئيسية ومهمة للمسار الديمقراطي والإصلاح السياسي عموماً.

أ- الموقع الجيو استراتيجي؛ خلق الموقع

الجغرافي للأردن حساسية شديدة تجاه الظروف المحيطة، دولياً وإقليمياً، فالأردن وسط دول عربية محورية (سوريا، العراق والسعودية ومصر)، ومجاور (ومتداخل كما حدث في وحدة الضفتين ١٩٥٠ مع القضية الفلسطينية)، ما ثقل من الاعتبارات الأمنية في المعادلة السياسية الداخلية ومن تأثير العلاقات الخارجية على الداخل، ولعلّ إحدى المفارقات الطريفة أنّ أحد تعريفات السياسة الخارجية أنّها تمثّل فيض السياسة الداخلية (محصلة توجهات الحكومة

المجتمعين، نجمت بالدرجة الرئيسية عن وحدة الضفتين في العام ١٩٥٠، ثم قرار فك الارتباط في العام ١٩٨٨، الذي لم يبلغ مواطنة الأردنيين الفلسطينيين، بمن فيهم من يمتلكون البطاقات الصفراء، وما بين الواقعتين (الارتباط وفكّه) وقعت أحداث أيلول التي خلقت تقسيماً وظيفياً للعلاقة (ألقى الأردنيون بثقلهم في القطاع العام، والأردنيون الفلسطينيون في القطاع الخاص).

الاعتبار الديموغرافي يتغلغل في كثير من المفاصل السياسية والاقتصادية، وعنوانه لدى «الشرق أردنيين» حماية الهوية الوطنية للدولة، والخشية من «الوطن البديل» (وهو هاجس مرتبط بقناعة لدى نخب سياسية بأن السياسات الدولية نظرت للأردن بوصفه وطناً لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين بدلاً عن أرضهم الأم)، وينعكس ذلك على قانون الانتخاب وجدل الجغرافيا والديموغرافيا وعلى الجانب الاقتصادي والخصخصة والضرائب وعلى مفهوم المواطنة والحقوق السياسية وعلى التمثيل السياسي للأردنيين من أصل فلسطيني، وهكذا فإن أي تحولات أو تطورات في المسار الديمقراطي والإصلاح السياسي تأخذ بعين الاعتبار هذه المعادلة بصورة كبيرة، بخاصة مع بروز دعوات متبادلة بين نخب سياسية من الطرفين؛ الأولى تدعو لأخذ ما اعتبرته حقوقاً منقوصة في المواطنة، والثانية تحذر من أن الهوية الأردنية باتت مهددة!

لم يغيب العامل الدولي والإقليمي عن حسابات صانع القرار الأردني وكان هاجس الاستقرار السياسي حاضراً، في ظل حالة أقرب إلى ما يصفه المؤرخون الأردنيون بـ«الطوارئ التاريخية» التي أحاطت بالمملكة، ما رجّح اعتبارات الاستقرار السياسي على الإصلاح السياسي غالباً، بالرغم من أن النظام الأردني يعتبر مقارنةً بالنظم العربية الأخرى أكثر انفتاحاً وتسامحاً مع المعارضين وفي حرية الرأي، إلا أن القناعة الراسخة كانت – وما تزال – تتمثل بأولية عامل الاستقرار على الديمقراطية في ظل البيئة المحيطة.

والطريف في الأمر أن التجارب التي اعتبرت مميزة في خطاب النخب السياسية المعارضة كانت بمثابة هاجساً بالنسبة لصانع القرار يفترض عدم تكراره، كما حدث في الحكومة النيابية ١٩٥٦ (التي اتهمت بالعمالة للقوى الإقليمية، البعثية والناصرية)، أو إسقاط حكومة سمير الرفاعي الأول (وهي التجربة التي لم تتكرر لاحقاً)! فضلاً عما أنتجته أحداث ١٩٧٠ عن ندوب في الداخل وهواجس متبادلة، تطورت إلى أسئلة إشكالية في العلاقة بين الهوية الوطنية والمواطنة.

ب- العامل الديموغرافي: ما سبق يقودنا إلى محدد آخر في تقنين المسار الديمقراطي، يتمثل في العامل الديموغرافي، وهو الاسم الحركي للعلاقة بين المكونين الأردني – الشرق أردني، والأردني – الفلسطيني، وهي إشكالية نجمت عن التداخل الكبير بين

فوق ما سبق كله شكلت العلاقة مع الإخوان محدداً رئيساً في السياسات الداخلية وفي تأطير المسار الديمقراطي لوجود قناعة لدى دائرة صنع القرار بارتباطات الإخوان الخارجية، بوصفهم جماعة عابرة للحدود، من خلال التنظيم الدولي للإخوان المسلمين (قام الإخوان بتطوير نظامهم الداخلي وألغوا البند المتعلق بعلاقتهم بالتنظيم الدولي) أو حركة حماس، وطالما نظر النظام لانحيازات الإخوان السياسية الإقليمية بما يخالف سياسات الدولة (في العام ٢٠٠٦ اعتبروهم امتداداً للتحالف الإقليمي المشكل مما أطلق عليه طغ الممانعة: إيران، حزب الله وحماس والإسلاميين)، ثم بعد الربيع العربي ٢٠١١ اعتبروهم جزءاً من التحالف التركي-القطري-الإسلامي، فضلاً عن التداخل بين حركة حماس (التي تمثل امتداداً للإخوان المسلمين في فلسطيني) والإخوان في الأردن (في العام ٢٠٠٩-٢٠١٠ قامت عملية إعادة هيكلة تم فيها انفصال حماس رسمياً عن إخوان الأردن، بعدما كانت شكلياً جزءاً منهم):^{١٠}

ث- المصالح المتضاربة بين الحكم

والمعارضة: كما هي الحال في أي دولة من الدول في العالم، فإن أحد محددات المسار الديمقراطي وسيناريوهات يتمثل بالصراع بين القوى التي في الحكم وتستفيد من الوضع القائم، والقوى التي

ت- الإسلاميون: بالرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين وحزبهم جبهة العمل الإسلامي يمثلون حزباً معارضاً قانونياً في البلاد، إلا أن هنالك خصوصية للإسلاميين تميزهم عن القوى السياسية الأخرى، وتجعل من العلاقة بينهم وبين مؤسسات الدولة الأخرى أكثر تعقيداً، من غيرهم. من المعروف أن الإسلاميين يمثلون عربياً القوى النافذة والفاعلة في الشارع، ولديهم قدرات مميزة في الحشد والتعبئة والخطاب، وما يجعل من موضوعهم أكثر حساسية ارتباطه بالدين والشكوك التي تساور ليس فقط الانظمة بل حتى قوى سياسية أخرى من نوايا الإسلاميين في نهاية المطاف، بالرغم من أنهم أعلنوا الالتزام بالعملية الديمقراطية، فما تزال هنالك شكوك وهواجس لدى قوى سياسية متعددة من أن لديهم أجندة أخرى غير معلنة.

يضاف إلى ما سبق على الصعيد الأردني، بالرغم من العلاقة الودية بين الملك الحسين والإسلاميين (على مر عقود) أن التركيبة الداخلية للجماعة، بدأت منذ التسعينيات وصولاً إلى اليوم تتموضع في البنية الديموغرافية الأردنية من أصل فلسطيني، مما ضاعف من درجة الحساسية والهواجس المتبادلة، وهو أمر ساهمت فيه العديد من العوامل، من بينها عوامل داخلية وسياسية عبر تشجيع السياسات الرسمية للنخب الأردنية بترك الجماعة وتأسيس كيانات أخرى، لم تستطع أن تحظى بالحضور في الشارع، كما هي حال الجماعة الأم.

¹⁰ محمد أبو رمان، الدولة والإخوان لعبة الخطوط

الحمراء في الأردن، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠-٢٠١٤،

على الرابط التالي: <https://cutt.us/TCCny>

الملك نفسه قد أشار (في كتابه الفرصة الأخيرة) إلى أنّ عملية الإصلاح السياسي كانت أحياناً كثيرة تخطو خطوة إلى الوراء مقابل كل خطوتين إلى الأمام حيث عارض البعض نهج التغيير خوفاً على امتيازات طالما تمتّع بها، بينما البعض الآخر كانت معارضته تعكس نقصاً في الرؤية الصحيحة، وهؤلاء فضّلوا بقاء الأوضاع على حالها ما داموا قد عرفوها وقبلوا بها.

كما أن جلاله الملك - يضيف حسّان - أشار إلى انه واجه في مناسبات عديدة مسؤولين لا يملكون الشجاعة للسير بالتغييرات الصعبة، أو أن اهتمامهم كان محصوراً بمصالحهم الخاصة أكثر منه بمصالح الناس الذين عيّن هؤلاء المسؤولين لخدمتهم ورعاية شؤونهم .

في المعارضة وتحاول التغيير، فالقوى المحافظة والرسمية لا ترغب بتغييرات تعيد هيكله موازين القوى وتأخذ جزءاً من السلطة المتمركزة معها، بينما المعارضة تسعى إلى توزيع أوراق القوة وتوسيع قاعدة الشراكة والمشاركة في اتخاذ القرار. وبالرغم من الانتخابات الدورية فإن ذلك لم يؤدّ إلى تداول السلطة ولا توسيع قاعدة صناعة القرار، ولا التوازن بين السلطات كما هي حال النظم الديموقراطية عموماً.

يؤكد على وجود هذا المحدد د. جعفر حسّان (مقابلة خاصة ٢٠-٢-٢٠٢١)، رئيس معهد السياسة والمجتمع للدراسات والأبحاث، فبالإضافة إلى تأثير العامل الإقليمي الذي غلب الاعتبارات الأمنية على الإصلاحية في مراحل تاريخية ممتدة، فإنّ

الحديث عن الإصلاح السياسي اليوم

أمّا الاتجاه الثاني - وفقاً لعيادات - فيرى بأنّ المبادرة الجديدة لم تأت من فراغ بل تأسست على قراءة معمقة للتحوّلات الجيو استراتيجية في المنطقة، مرتبطة بالدور الأردني أيضاً، إذ بعدما حدث في القضية الفلسطينية وعمليات التطبيع وتأثير ذلك على الدور الأردني، فإنّ ما يمكن أن يميز الأردن وسط المنطقة العربية اليوم، ويعطيه قيمة مهمة لدى الغرب والإدارة الأميركية هو أن يقدم نموذجاً ديمقراطياً إصلاحياً متميزاً، بخاصة أنّ الإدارة الأميركية الجديدة التي لها ملاحظات جوهريّة على الحالة السياسية العربية اليوم المتردية نحو السلطوية ستجد في هذا النموذج (الأردني) حليفاً متميزاً له دور نوعي مقارنةً بالجوار.

كلتا الفرضيتين السابقتين نجد انعكاسهما لدى النخب السياسية على الأرض، فمروان الفاعوري (مؤسس حزب الوسط الإسلامي سابقاً ومؤسس منتدى الوسطية العالمي، في مقابلة خاصة معه بتاريخ ١٨-٢-٢٠٢١)، يربط الحراك الأردني الأخير بالإدارة الأميركية الجديدة، ويصف ما يحدث بالاستدارة السياسية الداخلية لاستباق أي ضغوط أميركية متوقعة وربط للمساعدات بملفات

في ضوء ما سبق، سواء على صعيد المسار التاريخي أو محددات التحول الديمقراطي، فما هي فرص وآفاق الحديث الجديد اليوم عن الإصلاح السياسي، وهل سيحقق نتائج مغايرة للتجارب السابقة؟

ثمة أكثر من فرضية تتبنّاها النخب السياسية الأردنية؛ وأغلبها يرتبط بـ«توقيت» المبادرة الجديدة؛ في هذا السياق يشير د. زيد عيادات (مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، في مقابلة خاصة معه بتاريخ ١٦-٢٠٢١) إلى وجود اتجاهين سياسيين في أوساط السياسيين تجاه المبادرة الجديدة؛

الاتجاه الأول يرى أنّها لا تخرج عن اللعبة المعتادة في شراء الوقت، في محاولة لتقديم «رسالة نوايا» للإدارة الأميركية الجديدة، التي وإن لم تكن تعطي منطقة الشرق الأوسط الأولوية، ولن تضحى بمصالحها بسبب الديمقراطية؛ لكنّها مغايرة للإدارة السابقة في الاهتمام بهذا الملف، وستكون حريصة على تحسين الحياة السياسية، بخاصة في دول الحلفاء مثل الأردن.

أمّا العين د. محمد المومني (وزير الإعلام السابق، وأستاذ العلوم السياسية، في مقابلة خاصة معه بتاريخ ١٧-٢-٢٠٢١) فيقلل من شأن الضغوط الأميركية، ويذكر بأنّ الإدارة الأميركية ليست معنية خلال الفترة القادمة بملفات المنطقة ككل، فضلاً عن الملف الديموقراطي، والأهم أنّ الأصدقاء الأميركيين يحرصون على الاستقرار السياسي الداخلي، لذلك أي دعوة أو توجيه لأهمية الإصلاح الداخلي فالمقصود منه بناء التوازن بينه وبين ملف الاستقرار، وليس التثوير الداخلي أو إضعاف الدولة والنظام، فضلاً أنّ القناعة الأميركية اليوم تتمثل بأنّ أي إصلاح سياسي من الضروري أن ينبع من الداخل، لا من الخارج، وأن يكون مرتبطاً بظروف كل دولة وأوضاعها.

يتوافق د. جعفر حسان (رئيس معهد السياسة والمجتمع) مع موقف المومني ويرى بأنّ الفرصة سانحة اليوم أكثر من أي وقت مضى لعدم وجود ضغوط دولية أو إقليمية، وربما ذلك يساعد على المضي بهدوء في مسار الإصلاح السياسي وترجمة رؤية الملك لمقوماته وأهدافه، بخاصة تطوير الإدارة العامة، والوصول إلى دولة القانون والمؤسسات، التي تمثّل عنوان الوقفة المثوية الراهنة في خطاب الدولة السياسي.

يحيل المومني السبب الحقيقي إلى قناعة الملك بضرورة إحداث إصلاح سياسي على أبواب مثوية الدولة الأردنية، لذلك هو

متعلقة بحقوق الإنسان والحريات العامة. يشير الفاعوري إلى أن رسائل عديدة تلقّتها دائرة القرار في عمان تؤكد على ضرورة إحداث انفراج سياسي لاستدراك «التهتكات» التي حدثت في العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهو ما يبرز بوضوح برسالة الملك لمدير المخابرات العامة، وتشفي بنوايا لإعادة ترسيم دور الجهاز ليقتصر على الجانب الأمني الاحترافي، وقد يؤدي ذلك لاحقاً (ووفقاً للفاعوري) إلى تحويل الملفات الداخلية إلى جهاز آخر أو جديد، كما هي الحال في الدول الأخرى، بخاصة الولايات المتحدة الأميركية التي تترك الملف الداخلي لجهاز الـ FBI.

يشارك العين صخر دودين (في مقابلة خاصة معه بتاريخ ١٨-٢-٢٠٢١) رؤية الفاعوري لدور التحولات الدولية، بخاصة الإدارة الأميركية الجديدة، في تفسير العودة لملف الإصلاح السياسي، ويربط ذلك أيضاً بالأوضاع الاقتصادية الصعبة وتداعياتها السياسية داخلياً، بخاصة في ظل جائحة كورونا، ما دفع بصانع القرار لإحداث انفراج سياسي، لاستيعاب الأوضاع العامة في البلاد، وتنغيس حالة الاحتقان السياسي الداخلي، بعملية استباقية أسوة بما فعل الملك الحسين في الـ ٨٩، عندما استبق التغييرات العالمية وقرأ الحالة الداخلية وأطلق العودة إلى الحياة النيابية وأحدث تحولاً ملموساً في المسار الديموقراطي.

لكن يبقى السؤال المطروح والمهم: لماذا لم تتم المبادرة إلى إطلاق دعوات الإصلاح قبل الانتخابات النيابية الأخيرة، وتأخرت إلى ما بعد ذلك؟

يشير سياسيون إلى أنّ المعادلة الراهنة ارتبطت بالمرحلة السابقة، بسياسات إدارة ترامب التي شجعت الاتجاهات المحافظة، وبقايا إرث الربيع العربي وما خلقه من فجوة عميقة من الثقة بين النظام والقوى السياسية، خاصة الإسلاميين، ما انعكس على تركيبة الحكومة ومجلسي الأعيان والنواب والتوجه العام للسياسات الرسمية التي دفعت بالأردن نحو تصنيفه كدولة سلطوية، وتراجع ترتيبه على قائمة بيت الديمقراطية العالمي.

إلا أنّ المتغيرات الدولية الجديدة وما نجم من تغذية راجعة بأنّ الانتخابات النيابية والمعادلة الراهنة لم تخفف من حالة الاحتقان، وأنّها ليست مؤهلة لمواجهة التحديات القادمة، داخلياً وخارجياً، مما صعد من قناعة صانع القرار بضرورة إحداث انفراج سياسي في المشهد، عبر استثمار فرصة الحديث عن مثوية الدولة والمراجعات الداخلية وضرورة القيام بخطوات جدية للمضي إلى الإمام.

قدّم توجيهاً بضرورة مراجعة التشريعات السياسية لكن لم يدخل في التفاصيل تاركاً الباب مفتوحاً لمؤسسات الدولة والقوى السياسية والمجتمع المدني لاشتقاق منهجية توافقية وطنية لتحقيق القفزة المطلوبة.

أيّ كانت التفسيرات والمبررات أو الحثييات التي أشار إليها الخبراء سابقاً، فإنّها تنتهي جميعاً إلى القول بأنّ البيئة الدولية والإقليمية المتغيرة تلقي بظلال على الدعوة الجديدة وتدفع إلى خطوات أردنية لاستعادة زمام المبادرة، سواء في العلاقة مع الإدارة الأميركية الجديدة أو في تبني نموذج إقليمي متقدّم. والحال كذلك لا تقل البيئة الداخلية المحلية أهمية؛ خاصة ما تفرضه الأزمة الاقتصادية والمالية وارتفاع معدلات البطالة إلى درجة قياسية وتنامي الفجوة بين الحكومات والشارع، وتصاعد حالة من الاحتقان لدى القوى السياسية، فإنّ ذلك كله يدفع إلى خطوة استباقية ورسالة نوايا من صانع القرار لفتح الباب لاستيعاب الحالة المجتمعية الجديدة.

من الضروري أن نضيف إلى ما سبق متغير مهم ورئيس يتمثل بجيل الشباب الذي يكابد الأوضاع الاقتصادية والمالية السيئة ويشعر بالاغتراب السياسي ويقرّع الأبواب ليمارس دوره المطلوب، فإذا لم يجد نفسه في داخل أروقة الدولة فسيرى سياسات الشارع والاحتجاج بديلاً آخر له يستطيع من خلاله إيصال صوته.

حدود التحول وآفاقه

تمثل الأوراق النقاشية حالة متقدمة وتحمل قراءة عميقة في الأوضاع الأردنية، لكنّها إلى الآن لم تجد خارطة طريق لتنفيذها بصورة متدرجة توافقية، كما كان يدعو الملك، بما يتجاوز العوائق الرئيسية أمام ذلك، بخاصة الحالة الحزبية المشتتة وغير القادرة على بناء حالة موازية للإسلاميين، ما يجعل الخيار هوبين الدولة والإسلاميين، من دون وجود منافسين يحققون تعددية سياسية، كما هي حال الدول الأخرى، كما يشير د. محمد المومني.

يرمي المومني ومعه صخر دودين الكرة في ملعب القوى السياسية اليوم لتقديم رسائل سياسية تساعد على تحويل النوايا الملكية إلى واقع سياسي، عبر التوافق على المصالح الوطنية ومشروع سياسي توافقي لخارطة طريق تنتقل بالتدريج بالحالة السياسية الداخلية خطوات للأمام.

كما أنّ هنالك توجهها ملكيا اليوم على أبواب المئوية الثانية للدولة للإصلاح السياسي، وهنالك قوى ونخب تطالب به، فعلى الطرف المقابل عوائق ومحددات رئيسية، بالإضافة إلى ضعف الحالة

إذا تجاوزنا التوقيت والنوايا إلى العمل لطرح السؤال الرئيس: ما هي حدود وآفاق الإصلاح السياسي الذي يتم الحديث عنه؟ وهل فعلاً سيؤدي إلى قفزة ملموسة في مسار التحول الديمقراطي؟..

الإجابة على هذا السؤال تقتضي التذكير بكل ما سبق؛ من محددات المسار الديمقراطي والتجربة التاريخية (التي تمثّل العقل الباطن للدولة) وبمتغير مهم آخر يتمثل في الأوراق النقاشية الملكية، التي طرحها الملك من خلال سبعة أوراق رئيسية (على مدار خمسة أعوام ٢٠١٢-٢٠١٧) تخصصت منها خمسة أوراق بصورة مباشرة برؤية الملك لما يريد أن يصل إليه النظام السياسي الأردني وللديموقراطية الأردنية وشروط تحقيق ذلك وديناميكياته، وتتحدث بصورة واضحة عن ضرورة إقامة ملكية نيابية، والوصول إلى حكومات نيابية وتداول للسلطة، وتطوير الحياة النيابية والحزبية في البلاد، وعن دور الملكية كضامن لتطبيق الدستور والملك كرئيس للسلطة التنفيذية يحمل مسؤولية الدفاع عن مصالح البلاد وحماية الأمن الوطني من خلال حكومته.

بالضرورة مثل هذا المسار ليس معبّداً،
بخاصة أنّ المراحل السابقة شهدت تطورات
دولية وإقليمية ومحلية عاصفة، انعكست
على الداخل وعززت المخاوف والشكوك
المتبادلة، وخلقّت رأياً عاماً محتقناً بخاصة
ما يتعلق بدعاوى الفساد السياسي، وأدى إلى
تفريغ معارضة داخلية حراكية احتجاجية
في الشارع وقوى شبابية غاضبة، غير مؤطرة
بالأحزاب والقوى السياسية الحالية وأزمات
داخلية متتالية، منها أزمة المعلمين مؤخراً،
التي انتهت إلى قرار القضاء بحل النقابة، ما
تزال الأزمة مفتوحة أمام احتمالات متعددة.

الحزبية، وهناك قوى محافظة قوية
ونافذة لديها شكوك ومخاوف من أن
يؤدي الإصلاح السياسي إلى تغيير المعادلة
الديموغرافية أو الإضرار بالاستقرار السياسي
الداخلي، ما يجعل من أي مسار إصلاحي
منظور مرتبطاً بدرجة رئيسية بالقدرة على
إعادة بناء الثقة والتوافق ليس فقط على
تشريعات وقوانين المعادلة السياسية،
بل على خارطة طريق وطنية توافقية
متدرجة، تؤدي إلى تبيد المخاوف
والشكوك المتبادلة وتوحد الأجنحة
المختلفة.

الخلاصة

من ملفات الاستثمار ومكافحة الفساد لترك المؤسسات المعنية تعمل في هذا الجانب، فإن الجانب السياسي لم يكن غائباً بالكلية لا عن الرسالة ولا عن شروحاتها من قبل مقررين من مطبخ القرار، لكن الشأن السياسي له خصوصية أكثر، ذلك أن دور الدائرة في السياسات الداخلية متغلغل إلى درجة كبيرة جداً، وليس آتياً، بل هو تاريخي وممتد، ما يعني أن إعادة ترسيم دور الدائرة في هذا المجال يتطلب وقتاً أطول وخطوات وإجراءات متدرجة، وتمييز أكثر دقة بين المجال الأمني والسياسي، وهما مجالان تداخلا واختلطا بصورة كبيرة خلال العقود السابقة.

ما الذي يحول دون تكرار ما حدث مع تجارب سابقة (بقيت فيها الخطط الإصلاحية السياسية حبراً على ورق)؟

الجواب يكمن بنقاط عدّة:

- توكيد النوايا الملكية برسائل سياسية أخرى موجهة لمؤسسات الدولة تعزز الدعوة إلى إصلاحات سياسية معمّقة.

هنالك قناعة تتجاوز الدولة إلى النخب السياسية بوجود جدية - هذه المرة - بدعوة الملك إلى فتح النقاش حول الإصلاح السياسي، ما يرتبط بتغيرات كبيرة في البيئتين الخارجية والداخلية، لكن حدود ومآلات تلك الدعوة مربوطة بعوامل ومتغيرات أخرى؛ منها إدارة نقاش وطني ذكي والوصول إلى توافقات وتفاهات بين القوى المختلفة في الشارع، ليست التقليدية فقط، بل الجديدة (التمثلة بالشباب والمجتمع المدني)، وإعادة بناء جسور الثقة بين الأطراف المختلفة، وإزالة الشكوك وبناء الضمانات المتبادلة، والوصول إلى وصفة تعطي الجميع مكاسب جديدة، ويبدو هنا عامل الوقت مهماً ورئيسياً في ظل الأزمة الاقتصادية الداخلية وارتفاع معدلات البطالة وحالة الإحباط التي تصيب شرائح اجتماعية عريضة.

تؤكد رسالة الملك إلى مدير المخابرات العامة وجود ترتيبات جديدة، بخاصة أن هنالك لقاءات وحواريات حكومية ونخبوية تلت الرسالة للنظر في كيفية ترجمتها على أرض الواقع، وإذا كان الملك قد ركّز في رسالته على ضرورة انسحاب الدائرة

يترتب على انسحاب الدائرة من الملفات الكبيرة التي تحملها بعضهما من عقود.

تقديم خطة عمل تنفيذية ومؤشرات على كل مرحلة من المراحل المرسومة؛ مثلاً التقدم في جانب قانون الانتخاب، تطوير العمل الحزبي، قيام الأحزاب بتطوير آلياتها وخطابها، إدماج الشباب في العمل العام، تحرير الاستثمار والعمل الجامعي ومكافحة الفساد والمجتمع المدني بالتدرج من المنظور الأمني.

- رسائل - في المقابل - من المعارضة السياسية تعطي انطباعاً بمطالبها العقلانية الواقعية، وبتفهم ضرورة التوافق على مقومات ومتطلبات صياغة «النموذج الأردني التوافقي».
- التوافق على إدارة «المرحلة الانتقالية» القادمة، والتدرج في تطبيق الإصلاحات السياسية بما يزيل هواجس الأطراف المختلفة ويجسر أزمة الثقة الموجودة بين القوى السياسية المعارضة من جهة ومؤسسات الدولة من جهة أخرى، ما يؤدي إلى ملء الفراغ الذي قد

المراجع

أولاً: الكتب العربية

ثالثاً: دراسات

١. الموسى، سليمان، تاريخ الأردن السياسي المعاصر (حزيران ١٩٦٧-١٩٩٥)، وزارة الثقافة، عمان، ٢٠١١.
٢. حوراني، هاني، تاريخ الحياة النيابية في الأردن (١٩٢٩-١٩٥٧)، نيقوسيا- قبرص، ١٩٨٩.
٣. شتيوي، موسى وآخرون، الإصلاح الدستوري في الأردن، مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، ٢٠١٦.
٤. محافظة، علي، الديمقراطية المقيدة (حالة الأردن ١٩٨٩-١٩٩٩)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.
٥. نسبية، حازم، تاريخ الأردن السياسي المعاصر ما بين ١٩٥٢-١٩٦٧، وزارة الثقافة، عمان، ط ٢، ١٩٩٢.
١. أبو رمان، محمد، الدولة والإخوان لعبة الخطوط الحمراء في الأردن، مركز الجزيرة للدراسات، ١٠-٢-٢٠١٤.
٢. الخوالدة، صالح عبد الفتاح، النظام الانتخابي في الأردن لعام ٢٠١٦: دراسة تحليلية، بوابة البحث (صفحة الباحث).
١. الملك لـ (بترا): لابد من النظر بالقوانين الناظمة للحياة السياسية كالانتخاب والأحزاب والإدارة المحلية، وكالة أنباء بترا، ٣١-١-٢٠٢١.
٢. تجميد الحياة البرلمانية وتشكيل المجالس الوطنية الاستشارية (١٩٧٤ - ١٩٨٤)، موقع مجلس الأمة الأردني على الرابط التالي:

<https://cutt.us/VSwHa>

٣. تفاصيل الجلسة التي أسقطت حكومة سمير الرفاعي عام ١٩٦٣، موقع زمانكم قصة الأمس، الرابط التالي:

<https://www.zamancom.com/?p=4236>

ثانياً: الكتب الانجليزية

١. Abu Rumman, Mohammad, Abu Hanieh Hassan, the Islamic Solution in Jordan: Islamists and Ventures of Democracy and Security, Friedrich Ebert Stiftung (Amman) and Center for Strategic Studies (University of Jordan), Amman, 2013

خامساً: مقابلات شخصية

٤. صخر دودين، عضو مجلس الأعيان، بتاريخ ١٨-٢-٢٠٢١.

٥. مروان الفاعوري، مؤسس منتدى الوسطية ومؤسس حزب الوسط الإسلامي سابقاً، بتاريخ ١٧-٢-٢٠٢١.

١. جعفر حسان، رئيس معهد السياسة والمجتمع، بتاريخ ٢٠-٢-٢٠٢١.

٢. زيد عيادات، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، بتاريخ ١٦-٢-٢٠٢١.

٣. د. محمد المومني، عضو مجلس الأعيان ووزير الإعلام والاتصال سابقاً، بتاريخ ١٨-٢-٢٠٢١.

عن مؤسسة فريدريش إيبيرت – الأردن والعراق

تعتبر مؤسسة فريدريش إيبيرت منظمة غير ربحية ملتزمة بقيم الديمقراطية الاجتماعية، كما تعتبر أقدم مؤسسة سياسية ألمانية، حيث تأسست عام ١٩٢٥ كإرث سياسي لأول رئيس ألماني منتخب ديمقراطي، فريدريش إيبيرت.

تهدف مؤسسة فريدريش إيبيرت – الأردن والعراق إلى تعزيز وتشجيع الديمقراطية والمشاركة السياسية، ودعم التقدم نحو العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين. فضلاً عن المساهمة في الاستدامة البيئية والسلام والأمن في المنطقة.

د. محمد أبو رمان

هو باحث في مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، ووزير أردني سابق شغل منصب وزير الثقافة ووزير الشباب من (١١ أكتوبر – ٧ نوفمبر ٢٠١٩). له الكثير من المؤلفات المنشورة بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيبيرت-مكتب الأردن والعراق باللغتين العربية والإنجليزية، والتي يمكن الاطلاع عليها من خلال الرابط التالي:

www.fes-jordan.org/publications.



لم يغب العامل الدولي والإقليمي عن حسابات صانع القرار الأردني وكان هاجس الاستقرار السياسي حاضراً، في ظل حالة أقرب إلى ما يصفه المؤرخون الأردنيون بـ«الطوارئ التاريخية» التي أحاطت بالمملكة، ما رجّح اعتبارات الاستقرار السياسي على الإصلاح السياسي.



أي تحولات أو تطورات في المسار الديمقراطي والإصلاح السياسي من الضروري أن تأخذ بعين الاعتبار المعادلة الديمغرافية بصورة كبيرة، بخاصة مع بروز دعوات متبادلة بين نخب سياسية من الطرفين؛ الأولى تدعو لأخذ ما اعتبرته حقوقاً منقوصة في المواطنة، والثانية تحذّر من أن الهوية الأردنية باتت مهددة!



تمثل الأوراق النقاشية الملكية حالة متقدمة وتحمل قراءة عميقة في الأوضاع الأردنية، لكنّها إلى الآن لم تجد خارطة طريق لتنفيذها بصورة متدرجة توافقية، كما كان يدعو الملك، بما يتجاوز العوائق الرئيسية أمام ذلك، بخاصة الحالة الحزبية المشتتة وغير القادرة على بناء حالة موازية للإسلاميين.

لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع:

www.fes-jordan.org